

## الإسكان للجميع: مستقبل حضري أفضل

السكن حق أساسي من حقوق الإنسان. كما كان محوريًا في معركتنا ضد انتشار فيروس كوفيد-19 حيث كان في بعض الأحيان مسألة حياة أو موت. يُبرز انتشار كوفيد-19 أزمة الإسكان العالمية الموجودة مسبقًا، كما يؤدي إلي تفاقمها. بدون سكن لائق، فإنه من المستحيل تنفيذ التباعد الاجتماعي وممارسات النظافة الجيدة - ويفتقر حوالي 1,8 مليار شخص، أو أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم، إلى السكن اللائق. وهناك مليار شخص يعيشون في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة وأكثر من ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى. بحلول عام ٢٠٣٠، يمكن أن يرتفع عدد الأشخاص في مساكن غير لائقة إلى ٣ مليارات.

السكان الذين يعيشون في ظروف سكنية غير لائقة - في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية - هم الأكثر تضرراً خلال أزمة كوفيد-19. بالإضافة إلى بيئة الإقامة المنزلية المُجهدة في المساكن الصغيرة والمزدحمة، فإن تعطل الشبكات الاجتماعية والحماة وانخفاض الوصول إلى الخدمات يزيد من مخاطر العنف على النساء والأطفال. كما يساهم غياب الخدمات الأساسية وانتشار التوتر وظروف المعيشة غير الصحية في تدهور الحالة الصحية.

خلال فترة الوباء، وضعت العديد من الحكومات المحلية والوطنية آليات لحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً، بما في ذلك تدابير لمعالجة التشرد والإخلاء، فضلاً عن توفير الخدمات الصحية الأساسية. ومع ذلك، فإن التدخلات طويلة الأجل التي تركز على مراجعة النُهج الحالية للإسكان والأراضي تعتبر بالغة الأهمية، لأنها يمكن أن تشكل بشكل كبير نجاح أو فشل المناطق الحضرية في الاستجابة للأحداث المتطرفة والتعافي من الكوارث في المستقبل. يُعد الإسكان أمراً محورياً في طبيعة المدن وشكلها وحيويتها الاجتماعية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لنتائج الصحة العامة.

يقدم اليوم العالمي للموئل ٢٠٢٠ الفرصة للمشاركة في مناقشة عالمية حول التأثير التحويلي لفيروس كوفيد-19 على قطاع الإسكان واستكشاف كيفية إعادة بناء المجتمعات بشكل أفضل، من خلال الاستفادة من دور الإسكان كمحفز لتقديم حقوق الإنسان بشكل تدريجي وكأساس لتحقيق رفاهية الناس. يجب أن تكون قضايا الإسكان في صميم التنمية الحضرية المستدامة والشاملة. أدى كوفيد-19 إلى تسليط الضوء على مفارقة الإسكان - في الوقت الذي يحتاج فيه الناس بشكل عاجل إلى مأوى، لازالت الملايين من الشقق والمنازل خالية.

السكن الشامل والميسور والملائم هو مفتاح التحول المستدام لمدننا ومجتمعاتنا. يهدف هدف التنمية المستدامة ١١ إلى مدن مرنة وشاملة وأمنة ومتنوعة بحلول عام ٢٠٣٠، ومن بين الأهداف الوصول إلى السكن اللائق والأمن والميسور التكلفة والخدمات الأساسية للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وترقية الأحياء الفقيرة. يوفر الوباء فرصاً جديدة لجميع الأطراف المعنية للمشاركة.

تحتاج المدن إلى قادة سيعملون مع المجتمعات المحلية ويدركون أنه من الممكن توفير الإسكان للجميع. توفر استراتيجيات الإسكان واستراتيجيات ترقية الأحياء الفقيرة ومنع توسعها على مستوى المدينة، فضلاً عن إشراك أكثر من ٥ ملايين من سكان الأحياء الفقيرة، السبيل لتوسيع وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن والمجتمعات في عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب أن تدمج المدن الضعفاء والفقراء والمستبعدين في التنمية الشاملة للمدينة.

تحتاج الحكومات إلى إعادة تشكيل السياسات والاستراتيجيات والتشريعات من أجل حلول سكنية متنوعة للجميع واحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للجميع في المدن. يجب على الحكومات أن تضع الناس في صميم عملية صنع القرار، مما يضمن المساواة وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

كما يجب على المنظمات غير الحكومية المساعدة في تمكين المجتمعات وضمان تنفيذ الحكومات لأجندة شاملة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً، النساء والرجال والشباب والأطفال والمسنين واللاجئين والمهاجرين والأقليات والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، أو تحديات جسدية ليصبحوا شركاء متساويين لتحسين السكن. ينبغي تمكين المجتمعات من المشاركة في تشكيل أجندة «الإسكان للجميع» العالمية في البلدان والمدن والمستوطنات حول العالم.

يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص والناس (PPPPs) دفع عجلة التنمية الشاملة وتوفير الوصول إلى التمويل لقطاع البناء وكذلك الاستثمار في الإسكان الملائم. ويمكن للقطاع الخاص أن يبتكر ابتكارات خضراء وشاملة وبأسعار معقولة وقابلة للتطوير، وأن يدعم ويستثمر في جعل التزامات الحكومة ورؤى واستراتيجياتها حقيقة واقعة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تنظر مراكز البحث والمعرفة في توفير البيانات والابتكار. يمكن للمستثمرين وشركاء التنمية الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية للمساعدة في التغلب على العقبات، وتوفير آليات وأدوات تمويل متنوعة لتمكين الشراكات المتعددة «إعادة البناء بشكل أفضل».

سيكون اليوم العالمي للموئل ٢٠٢٠ بمثابة مركز للتنسيق وتبادل المعلومات لتعزيز فكرة الإسكان والمأوى وترقية الأحياء الفقيرة باعتبارها أساسية لوظائف المدن في تلبية احتياجات السكان. أظهر الوباء أن المدن والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم يمكن أن تتحرك نحو الحد من التفاوتات ومستويات الفقر وتوفير الوصول إلى السكن الملائم للجميع، كعامل محفز لتحقيق حقوق أساسية أخرى.